بزيادة 7,1٪ نتيجة إدارة «هيئة الاستثمار» المحافظ المالية بشكل فعّال وفقاً لإستراتيجية ديناميكية لتوزيع الأصول

8 مليارات دينار دخل استثمارات الكويت في 2022

■ عوائد «جيدة» للاستثمار في ظل النهج المتحفظ الذي تتبعه الهيئة العامة للاستثمار في استثماراتها

■ الكويت تستثمر في 125 اقتصاداً تدار بواسطة 125 مدير استثمار خارجي و50 تفويضاً استثمارياً

أحمد مغربي

رغم التوترات الاقتصادية العالمية التي شهدتها أكبر اقتصادات العالم خلال العام الماضي، نجحت الكويت في تحقيق أداء إيجابي للاستثمارات الخارجية من خلال زيادة دخل الاستثمار بنحو 7,1٪ ليبلغ مستوى الدخل 7,98 مليارات دينار بنهاية 2022، مقارنة بالعام السابق والذي سجل فيه دخل الاستثمار نحو 7,4 مليارات دينار.

وأظهرت بيانات بند «دخل الاستثمار» الذي يضم الاستثمار المباشر واستثمارات المحفظة المالية واستثمارات أخرى، ضمن ميزان المدفوعات الذي يصدره بنك الكويت المركزي فصليا، أن دخل الاستثمار في 2022 حقق نحو 7,9 مليارات دينار، وتنقسم مداخيل الاستثمار الكويتي بالخارج بحسب طبيعة الاستثمار إلى 3 أنواع رئيسية ما بين الاستثمار المباشر والمحفظة المالية والاستثمارات الأخرى والتي يأتي تفصيلها كالتالي:

1 ـ الاستثمار المباشر: جاء بعائد بلغت قيمته 3 مليارات دينار، ويتركز ذلك الاستثمار في الحصص والملكية المباشرة في الشركات والمصانع بكل القطاعات الاقتصادية.

2 ـ استثمارات المحفظة المالية: جاءت بعائد وصل إلى ما قيمته نحو 4,5 مليارات دينار، ويتركز الاستثمار بالمحفظة المالية تحديدا في السندات والأسهم.

3 ـ استثمارات أخرى: جاءت بعائد تبلغ قيمته نحو 1,6 مليار دينار، وتمثل تلك القيمة باقي الاستثمارات غير المباشرة من الشراكات والمساهمة بمشروعات والاستثمارات غير المالية.

وتستثمر الكويت في أكثر من 125 اقتصادا حول العالم وتدار بواسطة أكثر من 125 مدير استثمار خارجي وأكثر من 50 تفويضا استثماريا، وتقوم الهيئة العامة للاستثمار بدراسة المناطق التي تنوي الاستثمار فيها وتتفحص الكثير من العوامل والمؤشرات المالية والاقتصادية والتنظيمية ومنها حجم الاقتصاد ومعدلات النمو الاقتصادي ومؤشر سهولة الأعمال والتسهيلات الضريبية الممنوحة واستراتيجيات التخارج من الأسواق المالية.

ولا تستهدف استثمارات الهيئة العامة للاستثمار التأثير على إدارة الشركات التي تستثمر في أسهمها بحيث لا تتجاوز حصة استثماراتها في الشركة أكثر من 10٪، وتنقسم استثمارات الهيئة العامة للاستثمار إلى نوعين رئيسيين هما: إدارة مباشرة يتولاها مكتب الاستثمار الكويتي في لندن وتشكل نسبة الأموال المستثمرة نحو 30٪ من الإجمالي، وإدارة غير مباشرة يقوم بها مديرو الاستثمار الخارجين وتشكل نسبة الأموال نحو 70٪ من الإجمالي.

وتقوم هيئة الاستثمار الكويتية بإدارة محافظها بشكل فعال وفقا لاستراتيجية ديناميكية لتوزيع الأصول يتم وضعها ومراقبتها من قبل مجلس الإدارة. تسعى المحافظ إلى تحقيق عوائد عالية وطويلة الأجل ومعدلة وفقا للمخاطر، وذلك من خلال الاستثمار في شركات ومشاريع عالية الجودة، وقد نما تواجد الهيئة العامة للاستثمار بشكل استراتيجي على مدار الـ65 عاما الماضية مع أصول تغطي الأميركيتين وأوروبا وآسيا والمحيط الهادي والأسواق الناشئة.

ونجح صندوق الاحتياطي العام الذي يعتبر الخزينة العامة للدولة والمصد في مواجهة الأزمات المالية في توفير الاستقرار المالي والسيولة للدولة، بالإضافة إلى ذلك يعتبر صندوق الاحتياطي العام الدخل الرئيسي لسد عجز ميزانية الدولة منذ انتهاء قانون الدين العام في 2017، وقد نجح الاحتياطي العام في سد العجز المالي للدولة من خلال توفير السيولة وسداد الالتزامات المالية للدولة من خلال تسييل محافظ صندوق الاحتياطي العام ذات السيولة المالية العالية.

وتهدف الهيئة إلى تحقيق معدل عائد على استثماراتها يتجاوز، على مدار ثلاث سنوات، المعايير المركبة من خلال تصميم والحفاظ على توزيع الأصول غير المرتبطة، بما يتماشى مع الأهداف والمخاطرة المقررة، وتسعى الهيئة إلى أن تكون مؤسسة عالمية لإدارة الاستثمارات ملتزمة بالتحسين المستمر في طريقة إدارة الأعمال وتلتزم الهيئة بتميز القطاع الخاص في الكويت، مع ضمان عدم تنافسه أو استبداله في أي مجال.

0,49٪ العائد المجمع على الأصول.. و0,74٪ متوسط العائد على حقوق المساهمين

2,1 مليون دينار صافي أرباح «التجارية العقارية» خلال الربع الاول

عبدالفتاح معرفي

أعلنت الشركة التجارية العقارية عن نتائج أعمالها للفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2023، وقد أسفرت عن تحقيق صافي أرباح بلغت 2,1 مليون دينار. وتعقيبا على النتائج المالية للربع الأول 2023، قال رئيس مجلس إدارة الشركة التجارية العقارية عبدالفتاح معرفي إن الربع الأول شهد استقرارا في الايرادات التشغيلية من العقارات ونموا في الايرادات التشغيلية من الفندق وتحسنا في أداء الشركات الزميلة والاستثمارات مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وذلك بالرغم من الأثر السلبي لارتفاع تكلفة الدين الناتج عن ارتفاع سعر الخصم من بنك الكويت المركزي. فيما بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 0,74٪، والعائد على رأس المال 1,17٪، والعائد المجمع على اجمالي الأصول 0,49٪. كما أكد معرفي أن الشركة مستمرة في تطبيق استراتيجياتها وخططها وتطويرها بما يتلاءم مع الظروف القائمة وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة بما في ذلك النمو المستدام وتعزيز حقوق المساهمين وضمان متانة المركز المالي بالتركيز على نمو الأرباح التشغيلية وزيادة التدفقات النقدية للشركة.

واستمرارا لمنهجية الشركة على سياسة التحفظ في استثماراتها، والتي تؤكد على الأخذ بعين الاعتبار مراقبة الوضع الاقتصادي في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية مع الحفاظ على تنوع المحفظة العقارية والاستثمارية من حيث حجم وطبيعة المحفظة والتوزيع الجغرافي. كما أكد معرفي على أهمية هذا النهج قائلا: «نحن ندرك جيدا أن استراتيجية استثمار متوازنة ومتحفظة أمر ضروري لتحقيق النمو والنجاح على المدى الطويل مع التركيز على محفظة استثمارية تحقق عوائد مجزية ومستدامة». وأضاف معرفي أن الشركة التجارية العقارية أقامت عدة فعاليات خلال الربع الاول من العام 2023، بهدف تعزيز دورها الحيوي في مجال المسؤولية الاجتماعية وحرصها على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، حيث تضمنت هذه الفعاليات شعار «نحن نهتم» التي من خلالها نظمت الفعالية السنوية «لإشراقة أمل» والتي أقيمت في مجمع سيمفوني ستايل بهدف حرصها على أهمية دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع والتي أبرزت قدراتهم ودورهم الفعال في دفع عجلة التنمية، وحملة «ازرع شجرة في وطني»، حيث اقيمت في حديقة البوليفارد تحت عنوان «نبيها خضراء» بمشاركة العديد من طلاب المدارس الحكومية والخاصة والتي تهدف الى تشجيع المواطنين والمقيمين في الكويت على الاهتمام بالبيئة لمستقبل أكثر صحة.

وفي ختام تصريحه توجه معرفي بجزيل الشكر والتقدير للسادة المساهمين وأعضاء مجلس الادارة وجميع العاملين بالشركة على الجهود المبذولة والدعم المستمر، مؤكدا أن الشركة التجارية العقارية تكرس كافة إمكانياتها لتحقيق رؤيتها المستقبلية بناء على امكانياتها وقدراتها والعمل على تنميتها واستثمارها وفقا للخطط الموضوعة لخلق نمو مستمر وتحقيق أرباح متميزة وقيمة مضافة للمساهمين.

«التجارة»: تقليص دورة تأسيس الشركات المساهمة إلى 4 خطوات فقط خلال 24 ساعة

أقرت وزارة التجارة والصناعة جملة إجراءات تطويرية، من شأنها تحقيق قفزة نوعية في إنجاز دورة تخليص معاملات الشركات المساهمة، وذلك استقامة مع رؤية الكويت 2035 وتوجيهات القيادة السياسية والتوجهات الحكومية الداعمة لتعزيز نمو وتنافسية بيئة الأعمال المحلية.

وفي هذا الخصوص، أفادت وزارة التجارة والصناعة في بيان لها، بأنه وضمن توجيهات الوزير محمد عثمان العيبان بإعادة هيكلة وتبسيط إجراءات الشركات المساهمة، تقرر تقليص دورة تأسيسها من 17 خطوة كان يستغرق إنجازها 60 يوما إلى 4 خطوات فقط يمكن استيفاؤها في النظام الآلي للوزارة خلال 24 ساعة دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة.

وبينت «التجارة» أن التحرك الرقابي الذي ستستحدثه الوزارة بهذا الخصوص يأتي في إطار رؤية تطويرية أوسع، يتبناها الوزير العيبان ضمن رؤية الكويت 2035 تستهدف تسهيل الخدمة لمراجعي الشركات المساهمة بما يعد إجابة حقيقية لمتطلبات تحسين بيئة الأعمال المحلية وجعلها بيئة تنافسية إقليميا.

وأشارت «التجارة» في بيانها إلى أن تحسين إجراءات الشركات المساهمة سيتضمن تقليص إجراءات تأسيسها بما في ذلك الدورة المستندية والزمنية المطلوبة، مبينة أنه وفقا لنموذج التأسيس الجديد تم اختزال الإجراءات المطلوبة في التالي:

1ـ الموافقة على الحالة الجنائية للمؤسسين فور تقديم الطلب بالربط المباشر مع الأدلة الجنائية بوزارة الداخلية.

2ـ اختصار إجراءات موافقات الجهات الرقابية لتصبح كما يلي:

● الطباعة المباشرة لكتاب الجهة الرقابية على النشاط من النظام دون الحاجة لمراجعة الوزارة للجهات التي تطلب مستندا ورقيا.

● إمكانية تعديل الطلب في حالة الرفض دون الحاجة لإعادة التسجيل من البداية.

● تسجل موافقة الجهة مرة واحدة في حالة وجود أكثر من نشاط لنفس الجهة.

3ـ توفير نسخة إلكترونية من مسودة عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركات المقفلة.

4ـ التجهيز للربط مع وزارة العدل لتوثيق العقد إلكترونيا.

خلال الربع الأول بنمو 11٪.. وبناء على اعتماد الشركة للمعايير المحاسبية الجديدة لإعداد التقارير المالية «رقم 17 و9»

1,5 مليون دينار بحريني أرباح «البحرينية الكويتية للتأمين»

أعلنت الشركة البحرينية الكويتية للتأمين عن نتائجها المالية الموحدة لفترة أشهر الثلاثة المنتهية في 31 مارس 2023، بناء على اعتماد المعايير المحاسبية الجديدة لإعداد التقارير المالية رقم 17 و9، حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي، حيث تمثل هذه المعايير الجديدة علامة فارقة للشركة، وتظهر التزامها بالشفافية وأي متطلبات جديدة من الجهات الرقابية.

وتمكنت الشركة خلال الفترة المنتهية في 31 مارس 2023، من تحقيق ربح صافي عائد إلى مساهمي الشركة بلغ 1,51 مليون دينار بحريني، مقارنة بـ 1,36 مليون دينار بحريني خلال الربع الأول من العام السابق (معاد تقييمه)، وذلك بزيادة قدرها 11٪، وبلغت ربحية السهم الواحد 11 فلسا، مقارنة بـ 9 فلوس لنفس الفترة من العام السابق.

وبلغ مجموع الدخل الشامل العائد إلى مساهمي الشركة خلال الربع الأول من العام الحالي 1,55 مليون دينار بحريني، مقارنة بـ 1,03 مليون دينار بحريني، لنفس الفترة من العام السابق، أي بارتفاع نسبته 51٪، حيث يعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة أرباح القيمة العادلة المسجلة في الربع الأول من عام 2023 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022.

جدير بالذكر، أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39، يحدد قواعد جديدة لتصنيف وقياس الأصول والخصوم المالية، فضلا عن نماذج جديدة لتجنيب المخصصات.

وعلى صعيد إجمالي الدخل من الأقساط المكتتبة، فقد حققت الشركة زيادة قدرها 21٪، من 27,23 مليون دينار بحريني في نهاية الربع الأول من 2022، إلى 32,95 مليون دينار بحريني في نهاية الربع الأول من العام الحالي.

من جهته، أكد الرئيس التنفيذي للشركة د.عبدالله سلطان، على ما جاء في تعقيب مجلس الإدارة حول النتائج المالية الموحدة للشركة في نهاية فترة الثلاثة شهور من العام الحالي التي جاءت مشجعة، حيث يعتبر النمو في الأرباح في ظل الظروف العالمية الراهنة إنجازا كبيرا.

البنوك وشركات الصرافة الأكثر إخطاراً بالشبهات.. و54 بلاغاً إلى النيابة العامة.. و105 إخطارات وإحالة معلومات تعاون دولي

«التحريات المالية»: 2320 إخطاراً بشبهات غسيل أموال في عام

علي إبراهيم

كشفت أحدث الأرقام الصادرة عن وحدة التحريات المالية عن تلقي الوحدة 2320 إخطارا بشبهات غسيل أموال، ونحو 159 بلاغا وإحالة، بينها 54 بلاغا إلى النيابة العامة، و105إخطارات وإحالة معلومات وإحالة تعاون دولي في عام.

وأظهر أحدث التقارير الرقابية لوحدة التحريات المالية عن العام المالي 2022/2021 (التقرير السابع) والذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، أن العام محل البحث شهد تراجعا في إجمالي عدد الإخطارات بنسبة 4٪ بما يعادل 93 إخطارا، إذ بلغ عدد الإخطارات عن عام البحث نحو 2320 إخطارا مقارنة مع 2413 إخطارا في العام المالي 2021/2020.

وكشفت الوحدة أن 62٪ من الإخطارات التي وردت إلى وحدة التحريات المالية خلال العام جاءت من قبل البنوك التي خاطبتها بنحو 1440 إخطارا، وعند المقارنة على أساس سنوي يتضح أن إخطارات المصارف تراجعت بنسبة 11٪ بما عدده 183 إخطارا قياسا إلى 1623 إخطارا تقدمت بها في 2021/2020.

وجاءت في المرتبة الثانية شركات الصرافة التي خاطبت الوحدة بنحو 37,5٪ من الإخطارات بما عدده 870 إخطارا في 2022/2021، أما عند المقارنة على أساس سنوي فقد ارتفعت اخطارات شركات الصرافة بنحو 12٪ بما عدده 94 إخطارا قياسا إلى 776 إخطارا قدمها القطاع إلى الوحدة في 2021/2020.

وبلغ عدد إخطارات تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في 2022/2021 نحو 4 إخطارات، وجاءت بعدها شركات تداول الأوراق المالية بواقع إخطارين، ثم إخطار واحد جاء من كل من شركات الاستثمار، وشركات الوساطة المالية، وشركات التمويل، فيما أظهرت البيانات أن شركات الدفع الإلكتروني للأموال باتت من الجهات التي تخطر وحدة التحريات بشبهات غسيل الأموال إذ أخطرت الواحدة إخطارا واحدا خلال 2022/2021.

وفي السياق ذاته، كشف التقرير أن وحدة التحريات المالية طلبت معلومات من الجهات المختصة داخل الكويت نحو 849 مرة، إذ يتيح القانون للوحدة طلب أي معلومات إضافية تراها ضرورية لأداء أعمالها من المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة كما لها الحصول من أجهزة الدولة على أي معلومات أخرى ترى أنها ضرورية لأداء مهامها إذ يتعين على أجهزة الدولة تلبية طلبات الوحدة في هذا الشأن من دون تأخير.

واستحوذت وزارة الداخلية على الحصة الأكبر من عدد المعلومات التي طلبتها وحدة التحريات المالية بواقع 219 طلبا تليها وزارة التجارة والصناعة بنحو 189 طلب إتاحة معلومات، ثم وزارة العدل بنحو 174 طلب إتاحة معلومات، ثم الشركة الكويتية للمقاصة بنحو 148 طلب إتاحة معلومات، ثم الإدارة العامة للجمارك بنحو 119 طلب معلومات.

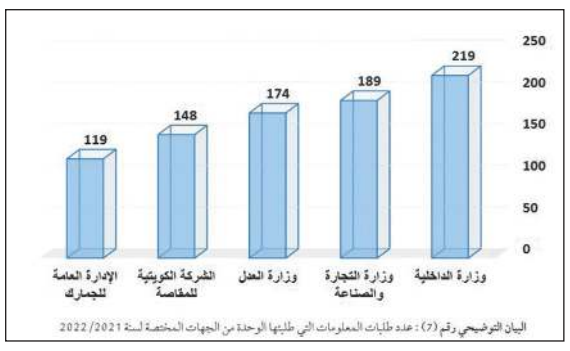

البيان التوضيحي رقم (7) : عدد طلبات المعلومات التي طلبتها الوحدة من الجهات المختصة لسنة 2021/ 2022

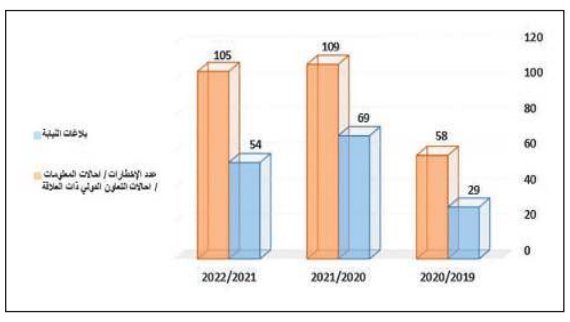

وأظهرت البيانات أن العام المالي 2022/2021 شهد نحو 23 إحالة من وحدة التحريات المالية للجهات المختصة بتراجع 32٪ بما عدده 11 إحالة قياسا إلى نحو 34 إحالة خلال 2021/2020، بينما بلغ عدد الإخطارات واحالات المعلومات واحالات التعاون الدولي للجهات المختصة خلال 2022/2021 نحو 233 إحالة بتراجع قدره 115 إحالة بما نسبته 33٪ قياسا إلى عدد إحالات بلغ 348 إحالة في 2021/2020.

ويذكر أن البلاغ إلى النيابة العامة أو الإحالة للجهات المختصة الصادر عن وحدة التحريات المالية يحتوي على تقرير والذي عادة ما يتضمن أكثر من إخطار.

كشفت الأرقام أن إجمالي عدد المعلومات الواردة من الوحدات النظيرة لوحدة التحريات المالية في دول أخرى بلغ نحو 65 معلومات واردة خلال 2022/2021 من بينها نحو 44 عدد طلب معلومات و21 طلب إتاحة معلومات، وبلغ إجمالي عدد المعلومات الصادرة إلى وحدات نظيرة 27 معلومات من بينها 6 طلبات معلومات و21 طلب إتاحة معلومات.